أصول المدينة (★)

هنري بيرين
ترجمة : محي الدين صبحي

المطروح هنا وجود المدن أو عدمه وسط تلك المدنية الزراعية أساساً والتي في أحشائها تطورت أوروبا الغربية خلال القرن التاسع عشر. يعتمد الجواب على المعنى الذي نخلعه على كلمة « مدينة ». فإذا عنينا بها مستقراً يقف سكانه أنفسَهُم على الفعاليات التجارية بدلاً من أن يتعيشوا بزراعة الأرض، فالجواب سيكون بالنفي. كذلك سيكون الجواب سلبياً إذا فهمنا من « المدينة » جماعة يحدد كيانها القانون وتمتلك تشريعاً ومؤسسات خاصة بها. ومن ناحية أخرى، إذا فكرنا في المدينة باعتبارها مركز الإدارة وقلعة، فمن الواضح أن الفترة الكارولنجية قد عرفت من المدن بقدر ما عرفته القرون اللاحقة. وهذه طريقة جديدة للقول بأن المدن التي تشاد في تلك الفترة، كانت محرومة من ميزتين أساسيتين في مدن العصور الوسطى والحديثة ـ : سكان من الطبقة الوسطى وتنظيم للجماعات الصغيرة.

وعلى الرغم من أن المجتمع بدائي، فإن كل مجتمع ثابت يستشعر الحاجة إلى تزويد أعضائه بمراكز للتجمع، أو أماكن للتلاقي، فالاشتراك في الشعائر الدينية، وحضور الأسواق، والتجمهرات السياسية والقضائية تقتضي بالضرورة تعيين مراكز محلية لأجل اجتماع الذين يرغبون في الاجتماع أو يتوجب عليهم ذلك.

وللحاجات العسكرية تأثير أكثر موضوعية. فعلى السكان تهيئة ملاجىء تتأمن بها حمايةٌ مؤقتةٌ من العدو في حالات الغزو. فالحرب قديمةٌ قِدَمَ الإنسانية، وتشييد القلاع في مثل قدم الحرب تقريباً. ويبدو أن أول الأبنية

(★) Henri Pirenne, Medieval Cities-Their Origins and the Revival of Trade, Princeton University Press 3rd Ed. 1974.

التي شيدها الإنسان كان لها جدران للحماية . وحتى اليوم، ثمة سباق بربري بين الذين ليس لديهم مثل ذاك الميل، وكلما رجعنا إلى أعماق الماضي وجدنا أن الوضع يظل على حاله . إن « أكروبول » الاغريق، و « أوبيدا » الأتروسكان واللاتين والغال، و « قلاع » الألمان، و « غورودز » السلاف كلها كانت في البداية مجرد أماكن للاحتشاد، وخاصة للوقاية . إذ إن تصميمها وتشييدها يعتمدان بشكل طبيعي على التلاؤم مع جغرافية المنطقة ومواد البناء المتوافرة . غير أن تنظيمها العام واحد في كل مكان، فهو يتألف من باحة ذات شكل مربع أو دائري، محاطة بسور من جذوع الأشجار أو الطين أو الحجارة، محمية بخندق، وفي مدخله بوابة . بالاختصار هي حظيرة . ومن الحقائق المهمة أن الكلمات من الإنكليزية الحديثة والروسية الحديثة (Town, gorod) لتعيين المدينة، وضعت في الأصل لتعيين الحظيرة .

في الأوقات العادية تبقى هذه الحظائر فارغة . فلا يأتي إليها الناس إلا في أوقات الحفلات الدينية أو المدنية، أو حين تدفعهم الحرب إلى البحث هناك عن ملجأ لهم ولقطعانهم . ولكنْ شيئاً فشيئاً، مع مسيرة المدينة، صار انتعاش هذه الأماكن المتقطع انتعاشاً دائماً . فنهضت المعابد، وأسس الولاة أو شيوخ القبائل أماكن لسكنهم . ثم جاء التجار والحرفيون فاستقروا . فما كان في البدء مركزاً موقتاً للتجمع صار مدينة، أي المركز الاقتصادي والسياسي والديني لكل المنطقة التي تقطنها القبيلة التي تطلق اسمها عليها في العادة .

وهذا يشرح السبب في أن الحياة السياسية للمدن في العديد من المجتمعات وبخاصة في العصور الكلاسيكية القديمة، لم تكن تقتصر على ما في داخل جدران المدينة . وفي الواقع فإن المدينة شيدت من أجل القبيلة . لذلك كان كل رجل فيها، سواء سكن داخل الجدران أو خارجها مواطناً مثله مثل غيره . فلا الإغريق ولا الرومان عرفوا ما يماثل إقليمية بورجوازية العصور الوسطى وخصوصيتها . فحياة المدينة كانت ممتزجة بالحياة الوطنية . وكان قانون المدينة، مثل دينها، شائعاً بين كل الناس الذين يعتبرون المدينة عاصمتهم، والذين يشكلون معها إدارةً مستقلةً استقلالاً ذاتياً .

فالتنظيم البلدي في العصور القديمة إذن كان متطابقاً مع التنظيم الدستوري . وحينما وسعت روما حدود ملكها ليشمل كل عالم البحر المتوسط، جعلت ذلك التنظيم أساسَ التنظيم الإداري لأمبراطوريتها . هذا النظام تحمل الغزوات الألمانية على أوروبا الغربية . وظلّت آثارٌ منه قائمة في الغال وإسبانيا وافريقيا وإيطاليا إلى ما بعد القرن الخامس . شيئاً فشيئاً محا الضعف المتزايد للتنظيم الاجتماعي معظم ملامحه المميزة . وعند القرن الثامن لم يعد يوجد منه شيء . وفي الوقت ذاته فإن اندفاع الإسلام في منطقة البحر المتوسط، وفي قطع طريق التجارة الذي ظلّ يحافظ على فعالية ما في المدن، أوصل ذلك التنظيم إلى انهيار حتمي . ولكنه لم يقضِ عليه قضاءً مبـــرمـاً . فمع أنّ هذه الأنظمةَ معطّلةٌ وضعيفةٌ فقد استمرّت بالحياة . ولم تتلاشَ تماماً وظيفتها الاجتماعية . ففي التنظيم

الاجتماعي الزراعي لتلك الأيام، حافظت تلك الأنظمة على أهميتها بالرغم من كل شيء. فمن الضروري أن نأخذ فكرةً تامةً عن الدور الذي لعبته؛ لكي نفهم ما أصابها فيما بعد.

قررنا قبلاً أن الكنيسة جعلت حدود أبرشياتها حسب حدود المدن الرومانية. وبما أنّ البرابرة احترموا هذه الحياة، فقد استمرت بعد احتلالها تشكل النظام البلدي الذي قامت عليه من قبل. فَأُفُولُ التجارة وخروج التجار الأجانب لم يؤثرا على نظام ملكية الأرض. فالمدن التي أقام فيها الأساقفة غدت أفقر وأقل سكاناً دون أن يشعر الأساقفة بآثار ذلك. وعلى العكس؛ فكلما انحطت مظاهر الازدهار العام ازداد سلطانهم وصار لنفوذهم فرصة لكي يؤكد نفسه. وبما أن ميزاتهم ازدادت باختفاء الدولة، وساندتهم تبرعات رعيتهم، وغدوا شركاء في الجماعة الكارولنجية الحاكمة، فقد كانوا في موقع القيادة بفضل سلطتهم المعنوية، وسلطانهم الاقتصادي، وفعاليتهم السياسية معاً.

وعندما انهارت أمبراطورية شارلمان أصبح وضعهم أكثر منعة. فالأمراء الإقطاعيون الذين دَمَّروا سلطة الملكية، لم يمسُّوا سلطة الكنيسة، فقد وقاها أصلها الإلهي من هجماتهم. وخافوا من الأساقفة الذين يستطيعون أن يشهروا في وجوههم سلاح الحرمان الكنسي الرهيب. فاحترمهم الأمراء كأنهم حراس فائقون للنظام والعدل. وفي غمرة الفوضى التي سادت القرنين العاشر والحادي عشر، استمر صعود الكنيسة، وبدا أنها تستحق ذلك الخط الحسن. ولكي تكافح وباء الحروب الخاصة التي عجز التاج عن سحقها، نظم الأساقفة في أبرشياتهم ما سموه « هدنة الله ».

هذه المزايا التي نالها الأساقفة أضفت على أماكن إقامتهم ـ أي على المدن الرومانية القديمة ـ أهمية فائقة. والاحتمال كبير بأن هذا ما أنقذهم. فبموجب اقتصاد القرن التاسع لا يوجد مسوِّغٌ لبقائهم. فحين كفت أماكن إقامتهم عن أن تكون مراكز تجارية أضاعت قسماً كبيراً من سكانها، كما هو واضح. فالتجار الذين كانوا يزورونها عرضاً أو يسكنون فيها، اختفوا واختفى معهم الطابع المديني الذي ظل قائماً خلال الحقبة الميروفانجية. فالمجتمع المديني لم يعد له أقل حاجة إليهم. وحول أماكن إقامتهم استمرت الأراضي التابعة لهم تعيش حياتها. والدولة ذاتها التي أُقيمت على أسس زراعية محضة لم يكن لها أي سبب يدفعها إلى الاهتمام بمصير تلك الإقامة، كما تبين الدلائل. ومما له أهمية خاصة ودالة هادية أن قصور الأمراء الكارولنجيين لم تشيد في المدن. فقد كانت كلها بلا استثناء في الريف، في ممتلكات السلالة الحاكمة.

ولا يجوز أن تخدعنا شهرة Aix-La-Chapelle فيما يتعلق بطابع موقعها. فالتألق الموقت الذي تألقته خلال حكم شارلمان كان فقط بسبب حظها في أنها السكن الذي يفضله الأمبراطور. وبعد حكم لويس التقي، طغى عليها الإهمال. ولم تصبح مدينة حقيقية إلا بعد أربعة قرون.

أما الدولة من ناحيتها، فبممارسة صلاحياتها الإدارية كفّت عن الإسهام في استمرار المدن الرومانية على قيد الوجود. وكانت المقاطعات التي شكلت النواحي السياسية للأمبراطورية خاليةً من مدنها الرئيسية، مثلما كانت الأمبراطورية ذاتها بلا عاصمة. وكان الكونتات الذين عُهد إليهم بالإشراف على المقاطعات لا يستقرون في أية نقطة ثابتة. بل كانوا يتجولون على الدوام في أرجاء مقاطعاتهم ليرأسوا الاجتماعات القضائية، ويجبوا الضرائب، ويجندوا الشبان لم تكن أماكن إقامتهم هي مراكز إدارتهم بل أشخاصهم. لذلك كانت مسألة سكناهم في المدينة قليلة الأهمية. وبما أنهم يختارون من بين أكبر الملاكين في المنطقة، فقد كانوا يألفون العيش في أملاكهم. وكانت دُورهم، مثل قصور الأباطرة، تُقامُ عادةً في الريف[1].

وعلى العكس، فإن انعدام الحركة التي فرضها النظام الكهنوتي على الكاهن ربطه بالمدينة بشكل دائم حيث أقام بمقر أبرشيته. وعلى الرغم من أن المدن فقدت وظيفتها في الإدارة المدنية، فقد ظلت تستخدم كنقاط رئيسية في الإدارة الدينية. فقد اشتملت كل أبرشية على المقاطعة التي تحتوي مدينتها على الكاتدرائية فيها، وظلت على اتصال دائم بها. وتغيَّرُ معنى كلمة Civitas منذ بداية القرن التاسع يلقي ضوءًا مهماً على هذه النقطة. فقد غدت مُرادِفةً للمدينة الأسقفية. وقد استعملت جملة Civitas Parisiensis لتعيين أسقفية باريس وكذلك مدينة باريس ذاتها حيث يقيم الأسقف. وهكذا، فتحت هذه المصطلحات المختلفة المضامين حُفظت ذكرى النظام البلدي القديم الذي تبنته الكنيسة لأهدافها الخاصة.

وباختصار، فإنّ ما حدث في المدن الكارولنجية المفقرة والمفرغة من سكانها، يوازي موازاةً صاعقةً، على صعيدٍ أكثر أهميةً، ما حدث في روما ذاتها عندما كفّت المدينةُ الخالدةُ عن أن تكون عاصمةَ العالم في القرن الرابع. فحين هجرها الأباطرة إلى رافينا ثم القسطنطينية إنما كانوا عملياً يتخلون عنها للبابا. فما لم يعد موجوداً في حكومة الدولة، استمر قائماً في حكومة الكنيسة.

لقد غدت المدينة الامبراطورية مدينة بابوية. وقد عززت مكانتها التاريخية مكانة وريث القديس بطرس. وبما أنه معزول فقد بدا أعظم من الأمبراطور، وفي الوقت ذاته صار أكثر قوة. ففي غياب الحكام القدماء، لم يعد الناس يرون غيره أو يطيعون سواه. وباستمراره في السُّكْنى في روما جعلها روما الخاصّة به، مثلما جعل كل أسقف من المدينة التي يقطنها مدينته.

في أواخر أيام الأمبراطورية السفلى، وقد زاد ذلك في الفترة الميروفنجية، ازدادت باطّراد سلطةُ الأساقفة على المدينة والسكان. وقد استفاد الأساقفة من عدم تنظيم المجتمع المدني في أخذ، أو انتحال، سلطةٍ لم ينازعهم الناسُ فيها، ولم تهتم الدولة بها، بالإضافة إلى انعدام الوسائل لإنكار ذلك عليهم. والامتيازات التي بدأ الكهنوت يتمتعون بها بعد القرن الرابع، في شؤون التشريع والضرائب، زادت من تعزيز مكانتهم. وقد غدت أكثر وفرةً

من خلال صكوك العصمة التي أصدرها ملوك الفرنجة لمصلحتهم. بفضل هذه الصكوك تحرر الأساقفة من تدخل الكونتات في أملاكهم الكنسية. فقد حصلوا منذ ذلك الحين ـ في القرن الثامن ـ وما بعد على سيادةٍ كاملةٍ على الأرض وسكانها. ففوق حق الفصل في الدعاوى على الكهنة، أُضيف إليهم الحق في الفصل في الدعاوى المدنية، فعهدوا بها إلى لجنة محكَّمين عينوهم لهذه الغاية، وجعلوا مقرها الرئيسي في المدينة التي يقطنونها.

وحين أبطل اختفاء التجارة في القرن التاسع آخر آثار الحياة المدينية ووضع نهايةً لما ظَلَّ باقياً من سكان البلديات انفرد الأساقفة بالسلطة بعد أن تعاظم نفوذهم. ومنذ ذلك الحين فصاعداً غدت المدن كلياً تحت حكمهم. ولم يكن يوجد فيها عملياً سوى سكان يعتمدون مباشرةً على الكنيسة في كثيرٍ أو قليل.

وعلى الرغم من عدم توافر معلومات دقيقة فمن الممكن تخمين طبيعة هؤلاء السكان. فهم مؤلفون من كهنة الكاتدرائية وبقية الكنائس المجاورة، ومن رهبان الأديرة التي بدأت بعد القرن التاسع خاصة تقام في مبنى الأبرشية ذاتها، ومن أساتذة المدارس الدينية وطلابها، وأخيراً من الخدم والصناع، الأحرار والأقنان، ممن لا يُستغنى عنهم لقضاء حاجات الجماعة الدينية والوجود اليومي للهيئة الكنسية.

وكان يوجد دائماً سوق أسبوعي يُحضر فيه الفلاحون من الأصقاع المجاورة غلاتهم. وفي بعض الأحيان كان ينعقد موسمٌ سنوي. وعند بوابة السوق كانت تُجبى المكوس على كل شيء يدخل أو يخرج. وكان في داخل الأسوار مكان لضرب النقود. وهناك كان يوجد عدد من الغرف يحتلها وكلاء الأسقف في أراضيه أو محاميه أو آمر القلعة. يضاف إلى ذلك أخيراً الأهراء والمخازن التي توضع فيها غلال أراضي الأبرشية، وما يجلب إليها المزارعون ـ الأقنان. وفي الاحتفالات السنوية الكبرى، تتدفق رعية الأسقفية إلى المدينة فتُضفي عليها لأيامٍ معدوداتٍ حيويةً صاخبةً وبهجةً غيرَ مألوفة[٢].

هذا العالم الصغير بأكمله اتخذ الأسقف رئيسه الروحي والزمني. فقد اتحدت في شخصه السلطتان الدينية والدنيوية، أو بتعبير أفضل، امتزجتا. فكان، بالتعاون مع مجلس مؤلف من القساوسة والرهبان، يُدير المدينة والبيعة وفق وصايا الأخلاق المسيحية. وكان مجلسه الاكليركي الذي يرأسه رئيس الشماسين، قد وسع من صلاحياته خلال ضعف الدولة وتشجيعها في آن. ولم يكن كل رجال الدين فقط خاضعين له في كل أمر، بل كان يشرف قضائياً على عدد من الأمور المتعلقة بالمدنيين: كشؤون الزواج، والوصايا الإرثية، والمراكز المدنية، إلخ. وقد استفادت الدائرة التي تشملها صلاحيات المحكمة المدنية، ويرأسها حاكم القلعة أو محامي الأسقف، من هذا التوسع في صلاحيات الأسقفية. فبعد حكم لويس التقي، اتسعت صلاحياتها بسبب ازدياد الفوضى في الإدارة العامة. مما برر ذلك[٣]. ولم يكن الذين تأثروا بقوانين عصمة الكنيسة الخاضعين الوحيدين لها. إذ يبدو من المؤكد أن كل ما يدخل ضمن حدود المدينة كان من الناحية العملية خاضعاً لسلطتها القضائية. تلك السلطة

التي يملكها الكونت نظرياً على أحرار الرجال. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع الأسقف بصلاحيات الشرطة غير المحدودة، فيراقب بموجبها الأسواق، وينظم جباية المكوس، ويرمم الأسوار والجسور. وبالاختصار، لم يبقَ حقل في إدارة المدينة، سواء بالقانون أو بالامتياز، لم يتدخل فيه الأسقف بوصفه حارس الأمن والنظام والرفاهية العامة. لقد حلت حكومة ثيوقراطية كاملة محل النظام القديم. فقد خضع السكان لأسقفهم ولم يعودوا يطالبون بأيِّ إسهامٍ في حكمه. وقد حدثت أحياناً حوادث شغب في المدينة فهوجم الأساقفة في قصورهم؛ واضطروا مراراً إلى الهرب. ولكننا نكون إنما نمدّ هذه النقطة كثيراً إذا رأينا فيها روح استقلال محلي. فيجب أن تعزى إلى الدسائس أو إلى المنافسات الشخصية.

على أنه من باب التضليل أن نعتبر هذه الحوادث إرهاصات بالحركة الجماعية في القرنين الحادي عشر والثاني عشر. كما أنها كانت نادرة جداً. فكل شيء يدل على أن الإدارة الأسقفية كانت بشكل عام محسنة وشعبية.

هذه الإدارة، كما أشرنا آنفاً، لم تقتصر على حدود المدينة، بل امتدت مع امتداد الأسقفية. كانت المدينة مركزها لكن الأسقفية بأكملها كانت مجالاً لها. وتحت إدارتها تمتع السكان بوضع ممتاز عام. والتشريع الذي عاشوا في ظله كان تشريعاً يشمل الجميع. فالفرسان والأقنان والأحرار الذين تشملهم الأسقفية إنما كانوا يتميزون عن أندادهم خارج حدودها بكونهم يتجمّعون في محلة واحدة. ولم يبزغ أي أثر نكتشفه عن القوانين الخاصة والاستقلال الذاتي الذي تمتعت به البورجوازية في العصور الوسطى. ولم تكن كلمة Civis (مواطن) التي تعين بها النصوص المعاصرة سكان المدينة سوى تسمية جغرافية، ليس لها مغزى قانوني.

كانت هذه المدن قلاعاً كما كانت مقراً لسكنى الاكليروس. ففي أواخر أيام الرومان تمت إحاطتها بالأسوار للاحتماء من هجمات البرابرة. هذه الجدران كانت ما تزال قائمة في كل مكان، وقد شغل الأساقفة أنفسهم بترميمها أو إعادتها إلى ما كانت عليه لأن غزوات المسلمين والنورديين قدمت برهاناً دامغاً في القرن التاسع على الحاجة إلى الحماية. لقد استمرت الأسوار الرومانية المغلقة في حماية المدن من الأخطار الجديدة الوافدة.

وبقيت هذه الصيغة تحت حكم شارلمان كما كانت عليه تحت حكم قسطنطين. والقاعدة العامة هو أنها اتخذت شكل مستطيل محاط بأسوار وعلى جوانبه أبراج، يتصل بالعالم الخارجي ببوابات، يبلغ عددها أربعاً في الأكثر. كان المكان المسور منيعاً، وقلما تجاوز طول جانبيه أربعمائة أو خمسمائة ياردة. ولم يكن مبنياً كله، فبين البيوت حقول وحدائق. أما الضواحي التي كانت في الحقبة الميروفنجية ما تزال تمتد خارج الأسوار، فقد اختفت. بفضل هذه الدفاعات الممتازة، كانت المدن تستطيع دائماً، تقريباً، التصدي للغزاة المهاجمين من الشمال والجنوب. ويكفي هنا أن نتذكر حصار باريس الشهير الذي قام به النورمانديون عام ٨٨٥ م.

استخدمت المدن الأسقفية ملجأً للسكان المجاورين لها عند هجوم البرابرة. وأقبل الرهبان من أقاصي البلاد يبحثون عن مخبأ، كما فعل مثلاً في عام ٨٨٧ من جاءوا من سان فاست، إلى بوفيز ومن سان كونتين إلى لاون. وفي غمرة انعدام الأمن والقانون الذي أضفى شخصيةً مأساويةً على النصف الثاني من القرن التاسع أُلقي العبء على كاهل المدن لتقوم برسالتها في الحماية. فقد كانت بكل معنى للكلمة حصوناً لمجتمع يجتاحه الغزاة، واقعاً تحت الجزية والإرْهاب. ولكن، ولسببٍ آخر؛ سرعان ما لم تعد هذه المدن منفردةً في أداء ذلك الدور.

من الواضح أن فوضى القرن التاسع عجلت في الاضمحلال المحتوم لدولة الفرنجة. فالكونتات الذين كانوا أكبر الملاكين في نواحيهم، اغتنموا الظروف الراهنة ليدعوا لأنفسهم استقلالاً ذاتياً كاملاً، ويجعلوا مراكزهم وراثية، ولكي يجمعوا في أيديهم، مع السلطات الخاصة التي يمارسونها على أملاكهم، السلطات العامة الممنوحة لهم، وأخيراً لكي يدمجوا تحت سلطانهم، وفي مركز واحد كل المقاطعات التي يستطيعون وضع يدهم عليها. وهكذا قسمت الأمبراطورية الكارولنجية، بعد منتصف القرن التاسع، إلى عدد من المقاطعات خاضعة للعديد من السلالات المحلية، ومرتبطة بالتاج برباطٍ واهٍ من الولاء الإقطاعي. وكانت الدولة أضعف من أن تقاوم مثل هذا التفكك. ولقد تم بالعنف والغدر المقزز. لكنه، على عجره وبجره، أفاد المجتمع. فالأمراء حين قبضوا على زمام السلطة تقبلوا الالتزامات التي ترتبها عليهم. وأوضح البينات على اهتمامهم كان الدفاع عن الأرض وحماية السكان بعد أن أصبحت الأراضي «أراضيهم» والسكان «رعاياهم». وهم لم يخفقوا في المهمة التي أملتها عليهم عنايتهم الأنانية بسلطتهم الشخصية. وما إن نَمَتْ سلطتُهم وتماسكت حتى صار شغلهم الشاغل تنظيم إماراتهم تنظيماً يكفل الأمن العام والنظام.

كان أول الأهداف المعلنة الحاجة إلى الدفاع سواء ضد المسلمين أو النورديين أو الأمراء المجاورين. لذلك نهضت القلاع في كل مكان عند بداية القرن التاسع[٤]. ونصوص تلك الأيام تعطيها شتى الأسماء، أكثرها ألفة وأقربها إلى تقنيات تلك الأيام تسميتها بـ burgus، وهي كلمة اقترضها من الجرمان لاتين الأمبراطورية السفلى، فاحتفظت بها اللغات الحديثة[٥].

لم يبق من المدن التي تعود إلى أواخر العصور الوسطى باقية في أيامنا هذه. ومن حسن الحظ أن مصادر المعلومات مكنتنا من تشكيل صورة صحيحة عنها. كانت محاطة بجدران تغلق محيطها الخارجي، وفي العادة يحفر حولها خندق. وفي الوسط برج ومتراس يشكل آخر خط دفاعي في حالة الهجوم. وكانت تقيم فيه كتيبة دائمة من الفرسان، تحت إمرة حاكم القلعة. وكان للأمير بيت في كل مدينة من مدن مقاطعاته حيث يقيم مع حاشيته في حال اضطراره إلى تغيير مستمر في مكان إقامته بسبب الحرب أو واجبات إدارية. وغالباً ما توجد كنيسة في جانب البناء تؤوي الرهبان وترفع برجها فوق السور. وغالباً ما يوجد إلى جانبها مراكز مخصصة للهيئات

القضائية التي يجتمع أعضاؤها في أوقات محددة، فيأتون من خارج المدينة ليجتمعوا فيها. وبطبيعة الحال كان ثمة مخازن وأهراء مملوءة غلالاً لتزود المقاتلين بالميرة أيام الحصار، وتزود الأمير أثناء إقامته. وكانت هذه الغلال تجمع من أملاكه في الأراضي المحيطة والمجاورة للمدينة. وكانت الضرائب العين تجبى من الفلاحين لضمان معيشة حامية القلعة؛ كما كان ترميم الأسوار يُلقى على عاتقهم فيقومون به سخرةً.

هذه الصورة التي رسمناها قد تختلف في التفاصيل بين قطر وقطر، لكن صفاتها الأساسية موجودة في كل مكان. فالتماثلات صاعقة بين مدن الفلاندرز ومدن الانكلوسكسون[٦]. وهي تثبت أن الحاجاتْ تؤدي إلى نفس النتائج.

يشاهد من هذا العرض أن القلاع كانت قبل كل شيء مؤسسات عسكرية. ولكن إلى هذه الوظيفة الأصلية أضيفت منذ البداية وظائف جعلتها مراكز إدارية. فآمر القلعة لم يبق قائد حامية القلعة، بل أوكل إليه الأمير سلطةً قضائيةً على ما يحيط بالقلعة من أراضٍ تتسع أو تضيق حسب الظروف. وهذه الأراضي كانت تتبع القلعة مثلما تتبع أراضي الكنيسة للمدينة. وفي حالة الحرب يجدُ سكانها ملجأً في القلعة، وفي أيام السلم يشاركون في الاجتماعات القضائية أو يدفعون الضرائب العينية المفروضة عليهم. ومع ذلك فالقلعة لم تظهر أية سمات مدينية. فمع الفرسان والاكليروس الذين يؤلّفون القسم الجوهري من السكان، ليس بين سكانها سوى ناس استؤجروا ليخدموا تلك الفئتين. وكان عددهم محدوداً جداً. فالسكان هم سكان قلعة وليسوا سكان مدينة. فلا التجارة ولا الصناعة كانتا ممكنتين في مثل هذا المحيط. فهو بنفسه لا ينتج شيئاً، ويعيش على العائدات التي يجبيها من الريف المجاور، وليس له دور اقتصادي سوى دور المستهلك البسيط.

لذلك يصح أن نستخلص أنه في تلك الفترة التي افتتحت العهد الكارولنجي ظهرت مدن جديدة ليس لها صفة اجتماعية ولا اقتصادية ولا قانونية، بالمعنى الكامل للكلمة. فقد كانت المدن والقلاع مجرد أماكن محصنة ومراكز إدارية. ولم يتمتع سكانها بقوانين خاصة ولا بمؤسسات خاصة بهم، كما أن طرق معيشتهم لم تختلف عن بقية المجتمع في شيء.

كانت النشاطات التجارية والصناعية غريبة تماماً عنهم، فلم ينفصلوا بأي طريقة من الطرق عن المدنية الزراعية لعصرهم. والجماعات التي شكلوها لم تكن بعد كل حساب ذات أهمية. ومن غير الممكن في غياب معلومات موثوقة إعطاء رقم دقيق، إلا أن كل شيء يبين أن سكان القلاع لم يزيدوا عن بضع مئات من الرجال وأن سكان المدن ربما أنافوا على بضعة آلاف.

ومهما يكن من أمر، فقد لعبت البلدان والقلاع دوراً جوهرياً في تاريخ المدن. فقد كانت حجر الزاوية. وحول جدرانها تشكلت المدن بعد النهضة الاقتصادية التي ظهرت بوادرها في مجرى القرن العاشر.

الحواشي:

(١) يصدق هذا خاصة على أوروبا الشمالية. أما في جنوب فرنسا وفي إيطاليا، حيث لم يختف تماماً التنظيم البلدي الروماني، فنجد بالعكس أن الكونتات يعيشون عادة في المدن.

(٢) لم تُدْرَسْ مُدَنُ القرنين التاسع والعاشر دراسةً ملائمة بعد. وما قلناه عنها هنا، مقتبسٌ من عدة فقراتٍ في تاريخ الكنيسة، ومن نصوصٍ متناثرةٍ في تواريخ وترجمات القديسين. أما فيما يتعلق بالمدن الألمانية، وهي أقل شأناً من مدن الغاليين، فعلى القارىء أن يرجع إلى:

S. RieTschel; Die Civitas auF deutschem Boden bis Zum Ausgange der Karolingerzeit. Leipzig; 1894.

(٣) إنما أسعى إلى تشخيص الوضع العام، مع معرفتي بوجود العديد من الاستثناءات، لكنها لا تعدل الانطباع العام الذي يحصل عليه المرء من تفحص المعطيات.

(٤) قبل وصول النورديين قلّ أن نجد أماكن محصنة خارج المدن الأسقفية.

(٥) For the meaning of these words, see K. Hegel, *Neues Archiv der Gesellschaft für ältere deutsche Geschichtskunde,* 1892, Vol. XVIII, and G. Des Marez, «Le sens juridique du mot oppidum», Festschrift für *H. Brunner,* Berlin, 1910.

(٦) ف. و. مايتلاند، «المدينة والقلعة» ١٨٩٨. وعلى القارىء أيضاً أن يقارن قلاع الغرب بالقلاع التي بنيت للدفاع ضد هجمات السلاف في القرن العاشر.